

Distr.: General
25 May 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة العشرون

جنيف، 20-22 تموز/يوليه 2022

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في بنغلاديش: لمحة عامة **

* النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعزّبة عنها في هذه الوثيقة تعبر عن رأي مؤلفها وليس بالضرورة عن آراء أمانة الأمم المتحدة أو موظفيها أو دولها الأعضاء. وتتضمن الوثيقة لمحة عامة عن تقرير كامل بشأن استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في بنغلاديش.

** تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر الاعتيادي لأسباب خارجة عن سيطرة أمانة الأونكتاد.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - أسس وتاريخ سياسة المنافسة

ألف - السياق

- 1- قبل أن تتال بنغلاديش استقلالها في عام 1971، كانت سياسة المنافسة تتألف من قانون (مراقبة ومنع) الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية لعام 1970⁽¹⁾. ولم ينفذ القانون قط، فظلت المنافسة في البلد ضعيفة إلى حد كبير.
- 2- وسنت حكومة بنغلاديش قانون المنافسة لعام 2012، الذي جاء نتيجة لالتزام البلد بالاندماج في التجارة العالمية والإصلاحات الهيكلية التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- 3- وترد السياسات الداعمة الحالية في "رؤية عام 2041"، التي تهدف بنغلاديش بموجبها إلى القضاء على الفقر والوصول إلى وضع بلد ذي دخل متوسط أعلى بحلول عام 2031، ووضع بلد مرتفع الدخل بحلول عام 2041، لتحقيق هدف "بنغلاديش الذهبية" بحلول السنة السبعين من استقلالها. وخطة العشرين عاماً، المعروفة باسم خطة المنظور 2021-2041، التي تحول رؤية 2041 إلى استراتيجية، تشير إلى دور المنافسة في عدة أقسام، مثلاً فيما يتعلق بقطاعي الكهرباء والطاقة ودعم النمو الصحي لسلسلة القيمة الزراعية.
- 4- وتماشياً مع خطة المنظور 2021-2041، تقوم الحكومة بتنفيذ الخطة الخمسية الثامنة للفترة من تموز/يوليه 2020 إلى حزيران/يونيه 2025. وتركز الخطة على مواضيع أساسية، بما في ذلك تعافي البلد السريع من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعجيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد فرص العمل، والحد السريع من الفقر باستراتيجية واسعة النطاق قوامها الشمول والتنمية وتحسين المؤسسات الحيوية، وتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، والتعامل مع تأثير رفع بنغلاديش من قائمة أقل البلدان نمواً⁽²⁾.

باء - الأهداف

- 5- تتمثل أهداف قانون المنافسة لعام 2012 في تعزيز وضمان وإدامة مناخ ملائم للمنافسة في التجارة، ومنع ومراقبة واستئصال التواطؤ، والاحتكار واحتكار القلة، والتحالف الاحتكاري أو سوء استغلال الأوضاع أو الأنشطة المهيمنة الضارة بالمنافسة. ويعكس ذلك أن قانون المنافسة يسعى إلى تحقيق تكامل أكبر مع النظام التجاري العالمي. ولا يرد ذكر لمعيار الرعاية الاجتماعية الذي يجب اتباعه عند تنفيذ القانون.
- 6- ويركز قانون المنافسة لعام 2012 على القضايا المؤسسية المتعلقة بلجنة المنافسة في بنغلاديش. وينص على إنشاء اللجنة، بما في ذلك أمانتها وعملياتها وتمويلها وإدارتها وقابليتها للمساءلة. ويتضمن القانون أيضاً معلومات مفصلة عن الممارسات المخلة بالمنافسة التي ينبغي تجنبها والتي ينبغي للجنة المنافسة في بنغلاديش إنفاذها.

(1) الأونكتاد، (يصدر قريباً)، استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في بنغلاديش. يتضمن التقرير الكامل معلومات أكثر تفصيلاً وجميع المصادر والمراجع ذات الصلة.

(2) قرار الأمم المتحدة 8/76، رفع بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من قائمة أقل البلدان نمواً.

ثانياً - الإطار القانوني

ألف - قانون المنافسة لعام 2012 في بنغلاديش

- 7- على غرار قوانين المنافسة الأخرى، يغطي قانون المنافسة لعام 2012: (أ) الاتفاقات المخلة بالمنافسة في الجانبين الرأسي والأفقي، (ب) إساءة استغلال الوضع المهيمن، (ج) التحكم في عمليات الدمج.
- 8- وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تشارك في شراء وبيع السلع والخدمات أو إنتاجها أو توزيعها أو تخزينها لأغراض تجارية ولا يميز بين القطاعات المنظمة والقطاعات غير المنظمة.
- 9- وتعهد المادة 44 إلى لجنة المنافسة في بنغلاديش باعتماد لوائح لتنفيذ أغراض قانون المنافسة لعام 2012، بموافقة الحكومة وبإخطار في الجريدة الرسمية. وتشير نتائج المقابلات إلى أن على وزارة التجارة ووزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية أن توافق على مشاريع اللوائح قبل أن توضع في شكلها النهائي. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، كانت اللجنة بصدد صياغة اللوائح المتعلقة بشكاوى المنافسة والإجراءات القضائية، ولوائح عمليات الدمج والتملك، ولائحة (الاجتماعات والأنشطة المتنوعة) للجنة المنافسة في بنغلاديش لعام 2022.
- 10- وفيما يتعلق بنطاق القانون، فإنه ينطبق "على جميع المؤسسات التي تشارك في شراء السلع أو الخدمات أو إنتاجها أو توزيعها أو تخزينها، حسب الحالة، لأغراض تجارية". ويستثنى من القانون السلع أو الخدمات غير المفتوحة للقطاع الخاص وتلك التي تسيطر عليها الحكومة لأغراض الأمن القومي (المادة 4).

باء - الاتفاقات المخلة بالمنافسة

- 11- تحظر المادة 15 الدخول في أي اتفاق أو توافق، صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالإنتاج أو التوريد أو التوزيع أو التخزين أو التملك الذي يسبب أو يحتمل أن يسبب أثراً ضاراً على المنافسة أو ينشئ احتكاراً أو احتكار قلة في السوق. وهي تشمل الاتفاقات المخلة بالمنافسة الأفقية والرأسية على السواء وإن لم يكن ذلك صراحة.
- 12- وتنص المادة 15(2) على أن أي اتفاق "يعتبر ذا أثر سلبي على المنافسة في السلع أو الخدمات إذا كان: (أ) يقوم بصورة مباشرة أو غير مباشرة '1' بتحديد أسعار شراء أو بيع غير طبيعية؛ أو '2' بتحديد السعر الخادع في جميع العمليات بما في ذلك التحايل في العطاءات؛ (ب) يحد من الإنتاج أو التوريد أو الأسواق أو التطوير التقني أو الاستثمار أو تقديم الخدمات أو يتحكم فيه؛ (ج) يقسم السوق أو مصدر الإنتاج أو تقديم الخدمات حسب توزيع المنطقة الجغرافية للسوق، أو نوع السلع أو الخدمات، أو عدد الزبائن في السوق، أو أي أساس آخر مماثل". ويعني ذلك ضمناً أن السلوك الموصوف في المادة 15(2) محظور تماماً، مما يشكل حظراً في حد ذاته ولا يسمح بالإعفاء على أساس الكفاءة.
- 13- وتنص المادة 15(3) أيضاً على أن: (أ) ترتيبات لتلازم المبيعات، بمعنى أي اتفاق أو تفاهم يقتضي من مشتري بضائع، كشرط لهذا الشراء، أن يشتري سلعاً أو تسهيلات أخرى من أي شخص أو مؤسسة أخرى يتعامل معها البائع، (ب) أي اتفاق توريد حصري، بمعنى أي اتفاق يقيد بأي شكل من الأشكال المشتري في سياق تجارته من الحصول على أي سلع غير سلع البائع أو التعامل فيها بأي شكل آخر، (ج) أي اتفاق توزيع حصري، بمعنى أي اتفاق يحد أو يقيد أو يحجب إنتاج أو توريد أي سلع أو يخصص أي منطقة أو سوق للتخلص من البضائع أو بيعها، (د) أي رفض للتعامل، بمعنى أي اتفاق يقيد بأي طريقة الأشخاص أو فئات الأشخاص الذين تباع لهم السلع أو الذين يتم شراء البضائع منهم

(هـ) أي حفاظ على سعر إعادة البيع (إعادة البيع على النحو المنصوص عليه من قبل البائع) يُعتبر مخالفاً بالمنافسة إذا كان له تأثير سلبي على المنافسة. وعلى هذا النحو، فإن هذه الاتفاقات مماثلة لتلك التي تم تحليلها بموجب نهج حكم المنطق في قوانين أخرى، حيث يكون الحظر مشروطاً "بأنثر" هذا الاتفاق على المنافسة في السوق.

14- ويفسر مسؤولو لجنة المنافسة في بنغلاديش الاتفاقات المخلة بالمنافسة المدرجة في المادتين 15(2) و 15(3) على أنها قائمة حصرية بالاتفاقات المحظورة وليست وصفية. ويزيل ذلك المرونة اللازمة لتحديد الاتفاقات الأخرى المخلة بالمنافسة المحتملة في مرحلة الإنفاذ. ويود مسؤولو اللجنة توسيع القائمة الحصرية لتشمل سلوكيات أخرى، إما من خلال تعديل قانون المنافسة لعام 2012 أو من خلال إصدار لوائح ثانوية.

15- وتستبعد المادة 15(4) صراحة الأفعال التالية: (أ) حق أي شخص في فرض شروط معقولة من أجل منع أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية الممنوحة بموجب قانون الملكية الفكرية أو حماية هذه الحقوق؛ (ب) حق أي شخص في تصدير السلع من بنغلاديش ما دام الاتفاق يتعلق حصراً بإنتاج السلع أو توزيعها أو توزيعها أو مراقبتها أو توفير الخدمات اللازمة لهذا التصدير.

16- ولا يوفر قانون المنافسة لعام 2012 بعد إطاراً للإعفاءات الجماعية لأنواع محددة من الاتفاقات وغيرها من الممارسات، ولا للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

جيم - إساءة استغلال الهيمنة

17- يتضمن قانون المنافسة لعام 2012 حظراً عاماً على إساءة استغلال الهيمنة (المادة 16(1)) وإعلاناً لما تعتبره لجنة المنافسة في بنغلاديش قائمة حصرية بالجرائم ذات الصلة (المادة 16(2)). ويُفترض وجود إساءة استغلال لوضع مهيمن إن كان هناك مؤسسة معينة (أ) تفرض، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، شروطاً غير عادلة أو تمييزية على شراء أو بيع السلع أو الخدمات، أو سعراً تمييزياً أو افتراضياً على شراء أو بيع السلع أو الخدمات؛ أو (ب) تحدد أو تقيد إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو سوق هذه السلع أو الخدمات أو التطور التقني أو العلمي المتعلق بالسلع أو الخدمات بما يضر بالمستهلكين؛ أو (ج) تقوم بممارسات أو تستمر في القيام بممارسات تحرم الآخرين من الوصول إلى الأسواق؛ أو (د) تجعل إبرام العقود خاضعاً لقبول أطراف أخرى لالتزامات تكميلية لا تكون لها، بحكم طبيعتها أو وفقاً للعرف التجاري، أية صلة بموضوع هذه العقود؛ أو (هـ) تستغل وضعها المهيمن في سوق ذات صلة لدخول أو حماية سوق أخرى ذات صلة.

18- ويعرف قانون المنافسة لعام 2012 "الوضع المهيمن" بأنه وضع قوة تتمتع به المؤسسة في السوق ذات الصلة يمكنها من (أ) العمل بشكل مستقل عن القوى التنافسية السائدة في السوق ذات الصلة؛ أو (ب) تؤثر على منافسيها أو مستهلكيها أو على السوق ذات الصلة لصالحها.

19- وفي حين أن العديد من قوانين المنافسة تتضمن عتبة إرشادية للحصة السوقية لافتراض الهيمنة، فإن ذلك غير منصوص عليه في قانون المنافسة لعام 2012، رغم أن الافتراضات يمكن أن تحسن اليقين القانوني في نظام منافسة حديث مثل نظام بنغلاديش.

دال - عمليات الدمج والتملك

20- تحدد المادة 21 مراقبة الدمج، وتحظر التحالفات الاحتكارية التي يكون لها أثر سلبي على المنافسة في السلع أو الخدمات. وتعرف التحالفات الاحتكارية بأنها عمليات التملك التجاري أو السيطرة أو الاندماج أو الدمج (القسم 1(2)). ويجوز للجنة المنافسة في بنغلاديش أن توافق عليها "عند الطلب"، بعد أن تقدر أنها لن تؤثر تأثيراً سلبياً على المنافسة؛ وإلا جاز للجنة أن تمنع العملية.

21- ويجري وضع لوائح بشأن عملية الإخطار والاستعراض، بما في ذلك معايير وعتبات الإخطار، وقواعد الصلة المحلية، والمواعيد النهائية للاستعراض، وعمليات التحقيق الخاصة بالمنطقة، والجزاءات المفروضة على عدم الامتثال. ولا يتحدث قانون المنافسة لعام 2012 عن طبيعة نظام الإخطار، أي ما إذا كان طوعياً أو إلزامياً وما إذا كان قبل عملية الدمج أو بعدها. وحتى الآن، لم تستعرض لجنة المنافسة في بنغلاديش أو تحظر أي عمليات دمج، كما أنها لم تتصرف ضد عدم الامتثال.

22- وتشير نتائج المقابلة إلى أن لجنة المنافسة في بنغلاديش تنظر في إدراج النقاط التالية في مشروع لوائح الدمج والتملك:

- (أ) شرط إخطار ملزم وموعد نهائي للإخطار بتركيزات معينة.
- (ب) عتبات الإخطار بالدمج، مع عدم تمحيص الشركات الصغيرة التي تسعى إلى النمو وتحسين كفاءتها من خلال هذه العمليات.
- (ج) الإعفاءات المحتملة من استعراض الدمج للمعاملات التي لا تؤدي إلى تغييرات دائمة في السوق ومنح أذن مؤقتة مشروطة بمزايا دمج تفوق العيوب.
- (د) المدة الزمنية لتقييم عمليات الدمج التي أخطر بها، إما للموافقة عليها أو رفضها. وقد يؤدي عدم وجود إطار زمني محدد إلى قيام اللجنة بتأخير عمليات الدمج التي تتداخل مع مصالح الطرفين.
- (هـ) عواقب عدم الإخطار بعملية دمج يمكن الإخطار بها، بما في ذلك صلاحيات اللجنة لإلغاء عملية الدمج إذا لم يتم الإخطار بها أو سحب استثماراتها منها، وإذا تبين لاحقاً أن الدمج محظور.

هاء - الإنفاذ الخاص

23- لا يتضمن قانون المنافسة لعام 2012 أحكاماً تتعلق بمطالبات التعويض من خلال الإنفاذ الخاص. ويعتقد العديد من الجهات المعنية، بمن فيها مسؤولو لجنة المنافسة في بنغلاديش، أنه ينبغي النظر في هذه الأضرار في التعديل المقبل للقانون.

واو - حماية المستهلك والاتجار غير العادل

24- إن مديرية الهيئة الوطنية لحماية حقوق المستهلكين، التابعة لوزارة التجارة، مكلفة بموجب قانون حماية حقوق المستهلكين لعام 2009 بحماية حقوق المستهلكين ومنع الممارسات التي تضر بهم. وهي تعتبر العلاقة مع لجنة المنافسة في بنغلاديش "علاقة متكاملة"، لا سيما أن المديرية، شأنها شأن اللجنة، يتم إنشاؤها أيضاً ضمن وزارة التجارة.

25- ولا يتضمن قانون المنافسة لعام 2012 أحكاماً محددة بشأن حماية المستهلك، ولكن لجنة المنافسة في بنغلاديش لديها سلطة مراجعة الإجراءات المتخذة بموجب أي قانون آخر لحماية حقوق المستهلك وإعمالها، على الرغم من أنها لم تتعامل مع أي حالات حتى الآن.

26- وتشير نتائج المقابلات إلى بعض الاهتمام بإدماج مهام حماية المستهلك التي تضطلع بها المديرية الوطنية لحماية حقوق المستهلكين في لجنة المنافسة في بنغلاديش، متشياً مع بعض سلطات المنافسة في ولايات قضائية أخرى، مثل اللجنة الأسترالية للمنافسة وحماية المستهلك.

ثالثاً - المسائل المؤسسية: هياكل الإنفاذ وممارساته

ألف - مؤسسات سياسات المنافسة

- 27- أنشئت لجنة المنافسة في بنغلاديش كهيئة قانونية لها خلافة دائمة وتتمتع بسلطة اقتناء الممتلكات وحيازتها والتصرف فيها (قانون المنافسة، 2012، الفصل الثاني). وهي تتألف من رئيس وليس أكثر من أربعة أعضاء تعيينهم الحكومة ويشغلون مناصبهم لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة تعيينهم.
- 28- ولا يتناول قانون المنافسة لعام 2012 عملية ترشيح وتعيين الرئيس والأعضاء. وفي الممارسة العملية، تقترح وزارة التجارة مرشحين على رئيس الوزراء. ومن غير الواضح ما هي معايير اختيار المرشحين وما إذا كان الاختيار يخضع للتدقيق من قبل هيئات عامة الأخرى وجهات معنية ذات صلة.
- 29- وعلى العموم، تُعتبر مدة التعيين البالغة ثلاث سنوات قصيرة جداً لكي يتعلم الأعضاء فيها الموضوع ويتقنوه. ولا يتطرق قانون المنافسة لعام 2012 إلى موضوع تخالف فترات عضوية أعضاء اللجنة، بالنظر إلى هذه المدة القصيرة.
- 30- وتنص المادة 9 على أنه يجوز للحكومة أن تعزل الرئيس أو أي عضو من منصبه في حالات، من جملتها (أ) إذا قضت محكمة مختصة بأنه معسر؛ (ب) إذا عُيِّن في أي وظيفة مقابل أجر خارج خدمته؛ (ج) إذا أُدين بجريمة تتطوي على تصرف مخالف للأداب؛ (د) إذا أساء استخدام وظيفته لدرجة تجعل الحكومة ترى أن الاستمرار في منصبه ضار بالمصلحة العامة. ولن يُعزل الرئيس أو العضو دون أن تتاح له فرصة الاستماع إليه.

صلاحيات اللجنة وقراراتها

- 31- تنص المادة 8 على أن لجنة المنافسة في بنغلاديش تضطلع بالواجبات والصلاحيات والوظائف التالية: القضاء على الممارسات التي تؤثر سلباً على المنافسة من أجل تعزيز المنافسة والتجارة الحرة؛ والاستفسار والتحقيق، بناءً على شكوى أو من تلقاء نفسها، في جميع الاتفاقات أو الوضع المهيمن أو الممارسة التي تعوق المنافسة، وفتح دعوى في الحالات المناسبة؛ والاستفسار عن التحالفات الاحتكارية أو الموافقة عليها أو رفضها؛ ووضع القواعد أو السياسات أو التعليمات أو التوجيهات أو التوجيهات الإدارية المتعلقة بالمنافسة، وتقديم المشورة للحكومة ومساعدتها في تنفيذها؛ ووضع المعايير المناسبة لتعزيز المنافسة، وتوفير التدريب المتصل بالمنافسة، وإعداد خطط عمل لتنمية وعي الجمهور بالمنافسة عن طريق النشر أو غيره من الوسائل، وإجراء بحوث وعقد حلقات دراسية وندوات وحلقات عمل بشأن الأنشطة المخلة بالمنافسة، ونشر نتائج هذه البحوث، وتقديم توصيات إلى الحكومة؛ وتنفيذ أي مسألة تتعلق بالمنافسة ترسلها الحكومة أو الامتثال لها أو متابعتها أو النظر فيها؛ ومراجعة الإجراءات المتخذة بموجب أي قانون لحماية حقوق المستهلك؛ وإبرام مذكرة تفاهم مع المنظمات الأجنبية، بموافقة مسبقة من الحكومة؛ وتحديد الرسوم أو التكاليف أو أي نفقات أخرى لتنفيذ أهداف قانون المنافسة لعام 2012؛ والقيام بأي عمل آخر تحدده القواعد الصادرة لتحقيق أهداف قانون المنافسة لعام 2012.
- 32- وأكدت الجهات المعنية العامة التي أجريت مقابلات معها أن لجنة المنافسة في بنغلاديش لا تعمل بتوجيه من وزارة التجارة. ويبدو أن هذا التأكيد تؤيده المادة 32 إذ تنص على أن اللجنة ليست ملزمة بالحصول على إذن من الحكومة لإنفاق ميزانيتها، ويمكن أن تُسَرَّ على أنها تعني أن اللجنة لا تخضع في ممارستها القانونية لوظائفها لتوجيه أو سيطرة أي شخص آخر أو سلطة أخرى. ويمكن أن يُفهم أن هذا الحكم يمنح الاستقلال القانوني، ولا سيما في عملية صنع القرار. غير أن هناك عدة أحكام تحد من هذا الاستقلال:

(أ) تنص المادة 37 على أن اللجنة، عند ممارسة سلطاتها أو أداء وظائفها بموجب قانون المنافسة لعام 2012، "ملزمة بتوجيهات الحكومة بشأن مسائل السياسة العامة غير تلك المتعلقة بالتنفيذ [و] المسائل التقنية والإدارية" لقانون المنافسة لعام 2012. وتشير نتائج المقابلات إلى أن الحكومة لم تقدم بعد "توجيهاً" بموجب المادة 37 ولكنها أرسلت تقارير من وكالة أمن الدولة إلى اللجنة عن الأنشطة المخلة بالمنافسة التي ستحقق فيها اللجنة.

(ب) تنص المادة 43 على أنه يجوز للحكومة أن تضع قواعد لتنفيذ أحكام قانون المنافسة لعام 2012.

(ج) تنص المادة 44 على أنه يجوز للجنة المنافسة في بنغلاديش، رهنأ بموافقة الحكومة، أن تضع لوائح لا تتعارض مع قانون المنافسة لعام 2012 والقواعد التي وافقت عليها الحكومة.

(د) تنص المادة 29 على أنه يجوز لأي شخص متضرر من أمر صادر عن لجنة المنافسة في بنغلاديش أن يطعن فيه أمام الحكومة. وتكشف نتائج المقابلات أن "الطعن أمام الحكومة" يشير إلى الطعن أمام وزارة التجارة.

(هـ) تقضي المادة 11 بأن ترسل لجنة المنافسة في بنغلاديش محاضر اجتماعاتها إلى الحكومة في غضون 20 يوماً من هذه الاجتماعات.

السلطة التحقيقية والسلطة القضائية

33- تصف لجنة المنافسة في بنغلاديش شعبتها المعنية بالتحري والتحقيق بأنها "منفصلة ومستقلة" عن اللجنة. وفي الممارسة العملية، يشرف على هذه الشعبة أحد أعضاء لجنة المنافسة في بنغلاديش، ولكن مسؤولي اللجنة يؤكدون أن لجنة المنافسة في بنغلاديش لا تتدخل في عمل الشعبة. وقد اعتمدت اللجنة تدابير معينة لحماية استقلال هذه الشعبة، مثلاً:

- (أ) لا تتبادل الأفرقة أي نوع من المعلومات مع اللجنة قبل تقديم تقرير نهائي.
- (ب) تُقدّم تقارير التحري والتحقيق إلى اللجنة في مظهر مختوم.
- (ج) لا يمكن أن يطلع على التقرير إلا اللجنة بكامل أعضائها. ولا يُسمح لأعضاء اللجنة أن يطلعوا على التقارير على انفراد.
- (د) طلبت اللجنة إلى وزارة التجارة أن تعدل هيكلها التنظيمي، بإضافة مدير عام ومزيد من الضباط والموظفين إلى شعبة التحري والتحقيق لتعزيز الاستقلالية.

34- وبالإضافة إلى سلطاتها التحقيقية، تضطلع لجنة المنافسة في بنغلاديش أيضاً بوظيفة قضائية. وتنص المادة 8(6) على أن جميع الإجراءات أمام اللجنة تعتبر إجراءات قضائية. وبالتالي، فإن اللجنة مخولة سلطات التحقيق في المسائل التي تقع في نطاق ولايتها القضائية ومقاضاتها والبت فيها. وفي النظام القضائي في بنغلاديش، كما هو الحال في أي مكان آخر، تُفصل تلك المهام لضمان الفصل بين السلطات ونظام الضوابط والموازنين. ولأن اللجنة هي المدعي العام والقاضي على حد سواء، فإن ذلك قد يغيرها بتأكيد قراراتها. ويمكن تخفيف هذا الخطر بضمان أن قرارات اللجنة قابلة للطعن أمام محكمة مستقلة ومحايدة.

35- وبالنظر إلى أن لجنة المنافسة في بنغلاديش تتصرف بصفة قضائية حيث يجب مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، ولما كانت قضايا المنافسة تميل إلى كونها طويلة، فإن قصر مدة ولايتي الرئيس والمفوض قد يتعارض مع متطلبات "الحق في إسماع الرأي".

باء - إنفاذ قانون المنافسة لعام 2012

36- ينص قانون المنافسة لعام 2012 على عملية إنفاذ من أربع مراحل مقسمة إلى مرحلة ما قبل التحري ومرحلة التحري ومرحلة التحقيق ومرحلة الفصل في النزاع.

37- مرحلة ما قبل التحري. إن رأت لجنة المنافسة في بنغلاديش أن "من الضروري" أن تمنع فوراً أي اتفاق أو إساءة استغلال للوضع المهيمن أو تواطؤ يسبب أو يحتمل أن يسبب أثراً ضاراً للسوق المعنية، جاز لها، بعد إتاحة فرصة معقولة للأطراف المعنية للاستماع إليها، أن تسوي المسألة "بالتوجيهات اللازمة" دون فتح تحزٍ⁽³⁾. ولا يوفر قانون المنافسة لعام 2012 إطاراً زمنياً لمرحلة ما قبل التحري ولا إرشادات بشأن التحليل الذي تجريه اللجنة في هذه الحالات.

38- مرحلة التحري. إن كان لدى لجنة المنافسة في بنغلاديش سبب للاعتقاد بأن أي مؤسسة قد أبرمت أي اتفاق أو أساءت استغلال وضعها المهيمن، وأن ذلك يضر بالسوق ذات الصلة، جاز لها، من تلقاء نفسها أو عند تلقي شكوى من أي شخص، أن تتحرى المسألة⁽⁴⁾. وتنص المادة 7 من مشروع لوائح بنغلاديش الخاصة بشكاوى المنافسة والإجراءات القضائية لعام 2022 على أنه، بعد موافقة اللجنة على التحري في أي قضية، يرسل أمينها القضية إلى إدارة التحريات. وينهي فريق التحري عمله في غضون مدة لا تتجاوز 15 يوماً⁽⁵⁾. ويجوز تمديد فترة التحري لمدة 10 أيام إضافية بناءً على طلب فريق التحري أو إذا رأت اللجنة ضرورة إجراء مزيد من التحري أو الفحص أو التحليل⁽⁶⁾. وعند استلام تقرير التحري، تقرر اللجنة ما إذا كانت القضية تستحق إجراء تحقيق استناداً إلى خطورة الادعاءات. وإن كان الأمر كذلك، ترسل الشكوى إلى مديرية التحقيق التي تجري تحقيقاً أكثر تعمقاً.

39- وإذا قررت لجنة المنافسة في بنغلاديش، أثناء التحقيق، أن مؤسسة ما أبرمت اتفاقات مخلة بالمنافسة، أو أساءت استغلال الوضع المهيمن، أو أقدمت على عمليات اندماج مخلة بالمنافسة، وأن تلك الجريمة مستمرة أو يحتمل أن تستمر⁽⁷⁾، جاز لها، بالنظر إلى أهمية الأنشطة المعنية ومع إتاحة الفرصة للأطراف للاستماع إليها، أن تصدر أمراً مؤقتاً بكبح تنفيذ تلك الجرائم إلى حين، حتى الانتهاء من التحقيق أو حتى إصدار أوامر أخرى⁽⁸⁾. ويجوز للأطراف أن تقدم طعناً إلى اللجنة لإلغاء الأمر المؤقت في غضون 30 يوماً من صدوره⁽⁹⁾.

40- مرحلة التحقيق. ينص مشروع لوائح بنغلاديش المتعلقة بشكاوى المنافسة والإجراءات القضائية على أن تقييم فريق التحقيق للقضايا يشمل تحديد الآثار الضارة بالمنافسة في السوق المعنية، ويتضمن تحليلاً اقتصادياً. ويجوز لفريق التحقيق أن يستمع إلى المشتكين في شكل بيانات خطية أو شفوية من خلال إشعار مسبق⁽¹⁰⁾. ولا يمنح قانون المنافسة لعام 2012 لجنة المنافسة في بنغلاديش سلطة إجراء عمليات تفتيش مفاجئة وتفتيش الأعمال التجارية أو المباني الخاصة. وبعد الانتهاء من التحقيق، يقدم الفريق تقريراً إلى اللجنة، التي تقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى عقد جلسة استماع، مع تقديم نسخة من تقرير التحقيق إلى الأطراف.

41- مرحلة الفصل في النزاع. بعد ذلك، تنتظر اللجنة في القضية بحضور الأطراف.

(3) قانون المنافسة لعام 2012، المادة 17.

(4) قانون المنافسة لعام 2012، المادة 18.

(5) المادة 7، مشروع اللوائح الإجرائية، الذي قدمته لجنة المنافسة في بنغلاديش.

(6) المادة 8(2)، انظر الحاشية 6 أعلاه.

(7) تنتظر لجنة المنافسة في بنغلاديش في أهمية المسألة وتتيح للأطراف فرصة كافية للاستماع إليها.

(8) قانون المنافسة لعام 2012، المادة 19(1).

(9) قانون المنافسة لعام 2012، المادة 19(3).

(10) المادة 20، انظر الحاشية 6 أعلاه.

جيم - تحديد أولويات أنشطة الإنفاذ

42- لم تشارك لجنة المنافسة في بنغلاديش في التخطيط الاستراتيجي ولا في تحديد أولويات الشواغل المتعلقة بالمنافسة في الماضي. وما زال يتعين على قوانين وسياسات المنافسة أن تتلاءم مع الخطط الإنمائية لبنغلاديش. وتشير نتائج المقابلات إلى أن اللجنة تباشر القضايا بالاستناد إلى ممارسات مخلة بالمنافسة محتملة أبلغت عنها وسائط الإعلام. وليس للجنة سلطة تقرير ما إذا كانت ستحقق في شكوى ما استناداً إلى أولوياتها ومواردها المتاحة، ومن ثم فإنها تدقق في جميع الشكاوى وتشرع في إجراء تحقيق كامل عندما تكون هناك أدلة ظاهرة الواجهة.

43- وبدون المرونة اللازمة لتحديد الأولويات، قد لا تتمكن اللجنة من تخصيص الموارد بكفاءة لمتابعة أكثر الممارسات تأثيراً.

دال - الجزاءات

44- الجزاءات الإدارية. يخضع عدم الامتثال للمادة 15 المتعلقة بالاتفاقات المخلة بالمنافسة والمادة 16 المتعلقة بإساءة استغلال الوضع المهيمن للجزاءات والعقوبات التالية (المادة 20): (أ) أمر بوقف الأنشطة أو الاتفاقات المخلة بالمنافسة وغرامة إدارية لا تتجاوز 10 في المائة من متوسط حجم تداول الشخص المخالف خلال السنوات الثلاث السابقة؛ (ب) بالنسبة للكارتلات المنصوص عليها في المادة 15، غرامة إدارية تصل إلى ثلاثة أضعاف ربح الجاني عن كل سنة يستمر فيها الاتفاق أو 10 في المائة من متوسط حجم تداول الشخص المخالف خلال السنوات الثلاث السابقة، أيهما أعلى. وعدم دفع الغرامات المالية يعرض الجاني لغرامات إضافية لا تزيد عن 100 000 تاكا (حوالي 1 160 دولار أمريكي) عن كل يوم تأخير؛ (ج) أي أمر، حسبما تراه لجنة المنافسة في بنغلاديش مناسباً، للحفاظ على المنافسة، بما في ذلك تقسيم مؤسسة تتمتع بوضع مهيمن. وأشار مسؤولو اللجنة إلى أن جزاءات مماثلة ينبغي أن تنطبق على عدم الامتثال للمادة 21 المتعلقة بالتركزات.

45- العقوبات الجنائية. بموجب المادة 24، يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تتجاوز 100 000 تاكا (حوالي 1 160 دولار أمريكي) عن كل يوم من أيام عدم الامتثال أي شخص يخالف دون سبب معقول أي أمر أو توجيه صادر عن لجنة المنافسة في بنغلاديش. وتقوم اللجنة بدور الشاكي في قضية المحكمة، وتُقرض العقوبة من قبل قاضي الدرجة الأولى أو، حسب الحالة، قاضي المنطقة الحضرية بموجب المادة 25. وتنص المادة 7(8) على أن أي شخص يتدخل في ممارسة سلطة اللجنة أو يعتمد عدم الامتثال للأمر يُعتبر مسؤولاً ويعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بغرامة أو بكلا العقوبتين.

46- وينطبق قانون الإجراءات الجنائية في بنغلاديش على التحقيقات والمحاكمات والطعون وغيرها من المسائل الإضافية المتصلة بالجرائم المنصوص عليها في قانون المنافسة لعام 2012 (المادة 26)، وأي قضايا تُفتح بناءً على تقرير من اللجنة تعادل القضايا التي يفتحها ضابط شرطة بموجب القانون نفسه.

47- وفي حين يبدو أن صياغة المواد من 24 إلى 26 تشير إلى أن السلوك المخل بالمنافسة يخضع هو نفسه لعقوبات جنائية، فقد أوضح مسؤولو اللجنة أن الأمر ليس كذلك، لأن العقوبات الجنائية لا تُقرض إلا على مخالفة أوامر لجنة المنافسة في بنغلاديش أو التدخل في ممارسة سلطاتها.

هاء - المراجعة والطعن

48- يجوز لأي شخص متضرر من أمر صادر عن لجنة المنافسة في بنغلاديش أن يتقدم، في غضون 30 يوماً، بطلب إلى اللجنة لمراجعته أو إلى الحكومة للطعن فيه. ويجب التصرف في المراجعة أو الطعن في غضون 60 يوماً. ويُعتبر أمر اللجنة أو الحكومة نهائياً.

49- وتتمتع شعبة المحكمة العليا في بنغلاديش بسلطة المراجعة القضائية لقرارات لجنة المنافسة في بنغلاديش إذا كانت القضية تتطوي على "مسألة قانونية جوهرية تتعلق بتفسير الدستور، أو نقطة ذات أهمية عامة للجمهور، يكون البت فيها ضرورياً لالتهاء من النظر في القضية" (المادة 110، دستور بنغلاديش).

50- ووصلت قضيتان إلى شعبة المحكمة العليا؛ وكلاهما لا تزالان قيد النظر. وطُعن في إحداها لدى وزارة التجارة، التي أيدت أمر اللجنة بوقف الاتفاق المخل بالمنافسة ولكنها نقضت قرار اللجنة بفرض عقوبات إدارية على واحد فقط من المدعى عليهم⁽¹¹⁾، محتجة بمبادئ المساواة.

51- وبالنظر إلى حداثة ثقافة المنافسة، ومحدودية السوابق القضائية المتعلقة بالمنافسة في بنغلاديش، وكون اللجنة هي المدعي العام والقاضي في قضايا المنافسة على حد سواء، فقد يكون من المستصوب إنشاء محكمة مستقلة ومتخصصة لمعالجة المسائل المتصلة بالمنافسة والقطاعات المنظمة، وتشجيع التخصص، وتقديم عبء معقول من القضايا، وزيادة السوابق القضائية تدريجياً في هذه المجالات، وحماية حق الأطراف في محاكمة عادلة.

واو - الدعوة للمنافسة

52- يمكن الاطلاع على سلطة لجنة المنافسة في بنغلاديش وواجبها في الدعوة للمنافسة في البندين (1)8(ز) و(ح). ومنذ عام 2018، نظمت اللجنة 44 حلقة دراسية وحلقة عمل للدعوة للمنافسة لفائدة مختلف الوزارات في جميع مقار الشعب والمقاطعات ومجتمعات الأعمال والصحفيين والتجار والأكاديميين. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إلى أكاديمية بنغلاديش لإدارة الخدمة المدنية وغيرها من المؤسسات التدريبية والجامعات أن تدخل وحدة لقانون المنافسة واقتصاديات المنافسة في دوراتها التدريبية.

53- وتعترف لجنة المنافسة في بنغلاديش والعديد من الجهات المعنية بأنه يجب تحسين مبادرات الدعوة التي تضطلع بها اللجنة. فبعد ما يقرب من 10 سنوات من قانون المنافسة لعام 2012، لا يزال مستوى الوعي بالقانون واللجنة منخفضاً جداً أو حتى غائباً.

54- ولا توجد حالياً دراسات محددة بشأن المنافسة لا على مستوى البكالوريوس ولا على مستوى الدراسات العليا في بنغلاديش. وتقوم بعض الجامعات بتدريس المنافسة كجزء من دورات القانون أو الاقتصاد الأخرى. وهناك خبرة قانونية واقتصادية محدودة في مجال قانون المنافسة، يتقاسمها المحامون والقضاة الذين يتعين عليهم النظر في قضايا الممارسات المخلة بالمنافسة والبت فيها.

(11) اتخذت لجنة المنافسة في بنغلاديش نهجاً متساهلاً ولم تفرض عقوبات على المجيبين الآخرين بالنظر إلى اعترافهم بجهلهم بقانون المنافسة لعام 2012.

زاي - إدارة الوكالة ومواردها وععب القضايا

الإدارة

55- يرأس لجنة المنافسة في بنغلاديش رئيس تنفيذي (يتولى في الوقت نفسه رئاسة اللجنة). واللجنة مقسمة إلى مديريات معنية بما يلي: (أ) تجارة الأعمال والاقتصاد والبحوث، (ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (ج) الدعوة والسياسات، (د) العلاقات الدولية، (هـ) عمليات الدمج والتملك، (و) التحري، (ز) التحقيق، (ح) الاستخبارات، (ط) القانون، (ي) التنفيذ.

الموارد

(أ) الموارد البشرية

56- لدى لجنة المنافسة في بنغلاديش قاعدة معتمدة للموارد البشرية تضم 78 موظفاً. وتكمل اللجنة موظفيها بتعيين موظفين متعاقدين يساعدون في المسائل الإدارية. ولم يُبَيَّن بعد في مقترح لاستكمال هيكلها التنظيمي؛ فهي تسعى إلى زيادة عدد الموظفين المتفرغين إلى 165 موظفاً واستيعاب مزيد من الموظفين من الرتب المتوسطة.

57- ومعظم كبار الموظفين الحاليين (المديرون ونواب المديرين والمديرون المساعدون وغيرهم من المسؤولين) جدد نسبياً في المنظمة. ولاحظ مسؤولو اللجنة أن الموظفين التنفيذيين لم يستفيدوا من التدريب على المنافسة في الجامعة؛ ولم يخضع سوى عدد قليل منهم لتدريب مرتبط بالمنافسة في شهادات جامعية تشمل وحدات عن الاقتصاد الصناعي. ولم يُقدَّم ما يكفي من التدريب الشامل للموظفين الداخليين.

(ب) الموارد المالية

58- لدى لجنة المنافسة في بنغلاديش أموال محدودة للاضطلاع بولايتها الواسعة. وصندوق المنافسة، الذي يتألف من منح حكومية سنوية ورسوم وأعباء يحددها قانون المنافسة لعام 2012، والفائدة على الودائع المصرفية وأي مصدر آخر لا تحظره القواعد واللوائح القائمة، هي المصادر الرئيسية لتمويل عمليات اللجنة. وبالنسبة للسنة المالية 2021-2022، بلغت ميزانية اللجنة، التي تغطي بلداً يزيد عدد سكانه عن 164 مليون نسمة، حوالي 415 672 دولاراً أمريكياً، وهي ميزانية منخفضة مقارنة بنظيراتها في المنطقة. فلجنة المنافسة الفلبينية التي تعمل في بلد عدد سكانه حوالي 110 ملايين نسمة، مثلاً، ميزانية في عام 2018 تجاوزت 9 ملايين دولار أمريكي.

(ج) موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

59- للجنة المنافسة في بنغلاديش جناح مخصص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولديها موقع شبكي يعمل ومجال بريد إلكتروني تم إنشاؤه. وفي الوقت الراهن، ثمة حاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض معالجة القضايا من خلال تمويل حكومي إضافي.

(د) مشروع المساعدة التقنية

60- استكمالاً للجهود الأولية لبناء القدرات، قدمت لجنة المنافسة في بنغلاديش، عن طريق وزارة التجارة، مقترحاً لمشروع المساعدة التقنية إلى وزارة التخطيط (شعبة الصناعة والطاقة، لجنة التخطيط) لتمويله من خلال المنح. وحدد المشروع المقترح الذي يدوم ثلاث سنوات، في الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2024، الأهداف التالية: (أ) توعية الجمهور باللجنة في مختلف الشعب والمقاطعات في البلد؛

(ب) تحسين قدرات موظفي اللجنة؛ (ج) تعزيز قدرات اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إنشاء برامجيات وقواعد بيانات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربط شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمركز البيانات الوطني الرباعي المستويات في بنغلاديش، لمساعدة اللجنة على معالجة القضايا الناشئة في الاقتصاد الرقمي؛ (د) المساعدة على اكتشاف الأنشطة المخلة بالمنافسة في السوق من خلال البحوث والدراسات السوقية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة؛ (هـ) تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لنشر المعارف وتبادل الخبرات وجمع الأفكار من مختلف أصحاب المصلحة، لتعزيز قدرات اللجنة؛ (و) بناء القدرات التقنية عن طريق الاستعانة بخبراء في اقتصاديات المنافسة وقوانينها، وتنمية القدرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم توافق وزارة التخطيط بعد على الاقتراح.

عبء القضايا

(أ) الاتفاقات المخلة بالمنافسة

61- منذ عام 2018، تلقت لجنة المنافسة في بنغلاديش ثمانى شكاوى وفتحت من تلقاء نفسها أربعة تحقيقات بشأن الاتفاقات المخلة بالمنافسة.

عدد القضايا حسب وضع التحقيق					السنة
2022	2021	2020	2019	2018	
عدد القضايا التي تم التحقيق فيها والانتهاؤها منها					
0	5	0	1	1	
عدد الحالات التي تم حلها عن طريق التسوية بموجب المادة 17 (التسوية قبل التحري) أو المادة 8(هـ) (تقديم المشورة إلى الحكومة)					
0	4	0	0	0	
عدد القضايا التي يجري التحقيق فيها					
4	0	0	0	0	

62- ومن بين هذه القضايا، تمت تسوية 4 قبل التحري بموجب المادة 17 من قانون المنافسة لعام 2012، وعن طريق تقديم المشورة إلى الوكالات الحكومية المشاركة في المنازعة، عملاً بالمادة 8(1)(هـ).

63- وفرضت اللجنة جزاءات في قضيتين، طُعن في كليتهما أمام شعبة المحكمة العليا.

(ب) إساءة استغلال الوضع المهيمن

64- قامت لجنة المنافسة في بنغلاديش بنشاط إنفاذ أقل فيما يتعلق بإساءة استغلال الوضع المهيمن. والقضية الوحيدة المتعلقة بإساءة استغلال الهيمنة هي قضية شركة التبغ المحدودة في دكا ضد شركة التبغ البريطانية الأمريكية المحدودة في بنغلاديش، التي لا تزال قيد التحقيق ولا تتوافر بشأنها معلومات عامة. وحتى الآن، لم تطبق اللجنة أي جزاءات أو سبل انتصاف على ممارسات إساءة استغلال الهيمنة.

(ج) عمليات الدمج

65- كما ذكر آنفاً، لم تستعرض لجنة المنافسة في بنغلاديش أي عمليات دمج، ولم تفرض جزاءات على عدم الامتثال لأحكام الدمج. ويعزى ذلك إلى الثغرات في قانون المنافسة لعام 2012، وعدم وجود لوائح (قيد الإعداد) فيما يتعلق بالإجراءات، أي عملية الإخطار والاستعراض، بما في ذلك معايير وعتبات الإخطار، وقواعد الصلة المحلية، والمواعيد النهائية للاستعراض، وأي عمليات تحقيق خاصة قابلة للتطبيق، وجزاءات عدم الامتثال.

حاء - المنافسة والقطاعات المنظمة

66- تنص المادتان 3 و4 مجتمعتين على أن لجنة بنغلاديش للمنافسة مختصة في جميع القطاعات المنظمة، بما في ذلك الاتصالات والطاقة، باستثناء القطاعات التي لم تفتح بعد أمام القطاع الخاص حرصاً على مصلحة الأمن القومي. بيد أن المنظمين القطاعيين مكلفون أيضاً بموجب قوانينهم بمعالجة قضايا المنافسة، كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاتصالات.

الاتصالات

67- تقوم لجنة بنغلاديش لتنظيم الاتصالات بتنظيم وتطوير صناعة الاتصالات في بنغلاديش. وتنص المادة 30(هـ) من قانون لجنة بنغلاديش لتنظيم الاتصالات لعام 2001 على أن إحدى وظائف اللجنة تتمثل في الحفاظ على المنافسة وتعزيزها بين مقدمي الخدمات من أجل ضمان خدمات اتصالات عالية الجودة. ويعتقد ممثلون عن لجنة بنغلاديش لتنظيم الاتصالات أن اللجنة هي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز المنافسة في هذا القطاع لأن لديها معرفة متخصصة بالجوانب التقنية للقطاع. وتؤكد لجنة المنافسة في بنغلاديش أن المادة 21 من قانون المنافسة لعام 2012 المتعلقة بحظر التحالفات الاحتكارية تأذن للجنة المنافسة في بنغلاديش بالموافقة على عمليات الدمج والتملك في قطاع الاتصالات أو حظرها.

الطاقة

68- فيما يتعلق بقطاع الطاقة، تنص المادة 22 من قانون لجنة تنظيم الطاقة في بنغلاديش على أن من بين وظائف هذه اللجنة " (ح) التشجيع على تهيئة مناخ ملائم لتعزيز المنافسة بين أصحاب الرخص". ويدعي ممثلو لجنة تنظيم الطاقة في بنغلاديش أن اللجنة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تقييم عمليات دمج شركات الطاقة. ولم تجر أي مناقشات مع لجنة المنافسة في بنغلاديش فيما يتعلق بالتداخلات المحتملة في وظائف كليهما.

لجنة الأوراق المالية والبورصة

69- بموجب المادة 28(2)(ح) من قانون لجنة الأوراق المالية والبورصة لعام 1993، تتمتع لجنة الأوراق المالية والبورصة في بنغلاديش بسلطة تنظيم حياة أسهم الحصص وعمليات الاستحواذ على الشركات وتملكها. ويسلم ممثلو لجنة الأوراق المالية والبورصة في بنغلاديش بأن هذه الأخيرة ولجنة المنافسة في بنغلاديش لهما مهام متداخلة فيما يتعلق بعمليات دمج وتملك الشركات المدرجة، ولكن العمليات التي تشمل شركات أخرى تخضع لولاية لجنة المنافسة في بنغلاديش (المادة 21 من قانون المنافسة لعام 2012). وتؤكد لجنة المنافسة في بنغلاديش أن المادة 28(2)(ح) من قانون لجنة الأوراق المالية والبورصة لا تأذن للجنة الأوراق المالية والبورصة في بنغلاديش إلا "بمعالجة مسألتها التي التملك والتحكم" ولا تأذن لها بالموافقة على حالات الدمج أو حظرها.

الترتيبات مع المنظمين القطاعيين

70- اعترفت لجنة تنظيم الطاقة في بنغلاديش، ولجنة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش، ولجنة الأوراق المالية والبورصة في بنغلاديش بنظام المنافسة في بنغلاديش ولجنة المنافسة في بنغلاديش على وجه الخصوص، على الرغم من أنها لم تكن على دراية واسعة بوظائف وواجبات لجنة المنافسة في بنغلاديش أو النطاق الواسع لقانون المنافسة لعام 2012. ووفقاً لنتائج المقابلات، تدرك لجنة المنافسة في بنغلاديش والمنظمون القطاعيون أنهم ليسوا منافسين بل شركاء ينبغي أن يعملوا معاً من أجل الصالح العام. وحيثما تنشأ مسائل تتعلق بالولاية القضائية، لاحظت الوكالات الثلاث أنه ينبغي حلها عن طريق الحوار، دون إضعاف ولاية كل منها.

71- وتفصل المادة 14 من قانون المنافسة لعام 2012 إجراءات تبادل الآراء بين لجنة المنافسة في بنغلاديش والهيئات القانونية. وعندما يؤثر شخص ما مسألة مفادها أن إجراء قضائياً أو قراراً صادراً عن السلطة القانونية يتعارض مع أي حكم من أحكام قانون المنافسة لعام 2012، يجوز لهذه السلطة القانونية عندئذ، من تلقاء نفسها، أن تحيل المسألة إلى لجنة المنافسة في بنغلاديش (وتعلق إجراءاتها الخاصة). ويجب على لجنة المنافسة في بنغلاديش أن تتخذ إجراءات بشأن الإحالة في غضون 60 يوماً. ويجوز الشروع في إجراء مقابل ضد إجراءات أو قرارات لجنة المنافسة في بنغلاديش التي يدعى أنها تخالف القوانين التي تنفذها هيئات قانونية أخرى.

72- وتمشياً مع المادة 14 من قانون المنافسة لعام 2012، أعدت لجنة المنافسة في بنغلاديش مشروع لائحة (الاجتماعات والأنشطة المتنوعة) للجنة المنافسة في بنغلاديش لعام 2022، التي تنص على إنشاء لجنة استشارية تتألف من أعضاء من الوزارات واللجنة والهيئات التنظيمية الأخرى. وتعتزم لجنة المنافسة في بنغلاديش استخدام هذه اللائحة لتتسق وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الوزارات والهيئات التنظيمية في بنغلاديش. وتمثل هذه المبادرة خطوة إيجابية نحو إقامة علاقة تشاور وتعاون بين المنظمين القطاعيين ولجنة المنافسة في بنغلاديش عندما تكون القضايا المخلة بالمنافسة تشمل القطاعات المنظمة المعرضة للخطر، من أجل تحسين تقدير ولاياتها وتوضيح اختصاصاتها. ويمكن زيادة تحسين تعايش المنظمين القطاعيين مع لجنة المنافسة في بنغلاديش من خلال إطار تعاون منظم، أي مذكرات تفاهم تنص على إجراء حوار منتظم، وتعزيز زيادة الفهم المتبادل لولايات كل منها، وتشجيع المواءمة بين اللوائح التنظيمية وتشريعات المنافسة الخاصة بكل قطاع، وإجراء مشاورات في تقييم قضايا المنافسة في القطاعات المنظمة.

رابعاً- دور المنافسة في تشجيع المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش

ألف- أهمية المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتحديات التي تواجهها

73- تشكل المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 99,9 في المائة من جميع المشاريع في بنغلاديش⁽¹²⁾. وتفيد مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن هناك ما يقرب من 7,8 ملايين مشروعاً منزلياً ومشروعاً بالغ الصغر ومشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم في البلد. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً حاسماً في إيجاد فرص العمل لأنها عموماً أكثر كثافة في اليد العاملة من المؤسسات الأكبر حجماً. وتوظف المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 86 في المائة من القوة العاملة خارج الزراعة والقطاع العام وتسهم بنسبة 25 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد⁽¹³⁾.

74- وإدراكاً لأهمية المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لاقتصاد بنغلاديش، أصدرت وزارة الصناعة في عام 2019 سياسة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للمساعدة في تعزيز قطاع المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم،

(12) Asian Development Bank, 2021, *Asia Small and Medium-Sized Enterprise Monitor 2021: Volume I – Country and Regional Reviews*, Manila, p. 45

(13) بنغلاديش، وزارة الصناعات، سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لعام 2019.

من خلال تعزيز الكفاءة، وتحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وضمان مرافق تسويقية أفضل، والارتقاء بالتكنولوجيا والقدرات الابتكارية، وإيجاد فرص العمل. وتستهدف الحكومة زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد إلى 32 في المائة للمساعدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للبلد.

75- وتحدد السياسة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هيئة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والمنزلية ومؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفهما المنظمين المسؤولين عن "التنفيذ العام للأهداف الاستراتيجية وخطط العمل" الوارد وصفها في السياسة. ومن واجب كليهما أيضاً تهيئة بيئة داعمة فعالة لتسريع تنمية القطاع. ولتجنب ازدواجية الجهود، يتوقع من هاتين المنظمين أن تتسقا مع مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

76- ومعظم المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بنغلاديش غير رسمية وغير مسجلة لدى الحكومة. ففي عام 2019، أفاد البنك الدولي أن 90 في المائة من المشاريع البالغة الصغر و95,5 في المائة من المشاريع الصغيرة في بنغلاديش تقدم خدمات غير رسمية محلياً⁽¹⁴⁾. ويعوق هذا العمل غير الرسمي حصول هذه المشاريع على التمويل، بسبب ضعف رسميتها، وعدم كفاية أصولها، ومعدل إغلاقها.

77- وقد تفاقم التحديات بسبب جائحة كوفيد-19. فقد شهد حوالي 50 في المائة من المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عمليات إغلاق إما دائمة أو مؤقتة، وكانت حصة قطاع الأزياء والملابس من ذلك هي الأعلى⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المرتفع في بنغلاديش، لا تزال 78 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من نقص في السيولة، وتعاني 57 في المائة منها من الخروج المؤقت، وتواجه 50 في المائة مزيجاً من الاثنين⁽¹⁶⁾.

78- ولتقديم الدعم خلال الجائحة، وفرت الحكومة ما مجموعه 2,36 مليار دولار أمريكي كتسهيلات رأس مال متداول، نصفها مخصص لخطط إعادة التمويل⁽¹⁷⁾. بيد أنه أفيد بأن 0,4 في المائة فقط من الشركات تتلقى الدعم من المصارف بسبب انعدام الوعي بالخطط المالية المتاحة.

باء - المنافسة والمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

79- قوانين وسياسات المنافسة مهمة للمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فبيئة الأعمال التنافسية تمنع كبار المشغلين من إعاقة الابتكار ومنع المنتجات والخدمات الأفضل تكلفة والأفضل جودة التي تنتجها المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعود المنافسة في السوق المفتوحة بالنفع على مشغلي المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستهلكين، ولا سيما تعزيز قدرة المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود ودعم انتعاشها بعد الجائحة.

(14) World Bank, 2019, *Financing Solutions for Micro, Small, and Medium Enterprises in Bangladesh*, Washington, D.C., p. 2

(15) UNCTAD, 2022, *The COVID-19 Pandemic Impact on Micro, Small and Medium Sized Enterprises* (United Nations publication, Geneva), p. 15

(16) Asian Development Bank, 2021, *The impacts of the COVID-19 pandemic on micro, small, and medium enterprises in Asia and their digitalization responses*, ADBI Working Paper Series No. 1241, p. 9

(17) International Finance Corporation, 2020, *Business Pulse Survey: Impact of COVID-19 on MSMEs in Bangladesh*, Washington, D.C., Introduction, p. 13

80- ومن المهم تعزيز قدرة المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الأزمة، وتصميم سياسات تمكنها من أن تكون أكثر استدامة وكفاءة ومرونة بعد الجائحة. ولدى سلطات المنافسة، مثل لجنة المنافسة في بنغلاديش، الأدوات اللازمة لضمان دعم سياسات وقوانين المنافسة وعدم إعاقة هذا الهدف.

81- وعلى الرغم من الجهود الأولية التي بذلتها لجنة المنافسة في بنغلاديش للتعاون مع الشركاء بشأن هذه المسائل، تشير نتائج المقابلات إلى أن مشاركتها في تصميم السياسات المطروحة محدودة وتتم على أساس مخصص. ولا تزال العديد من المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات ذات الصلة غير مدركة لقانون المنافسة لعام 2012 ولجنة المنافسة في بنغلاديش، أو غير متأكدة مما إذا كان قانون المنافسة ينطبق عليها أو يفيدها. والقلة المطلعة عليها لا تعتبر المنافسة أولوية من أولوياتها.

82- وينبغي أن تواصل لجنة المنافسة في بنغلاديش إنكاء الوعي بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن كيفية تأثير قوانين المنافسة ولوائحها عليهم. ويتعين على الشركات الصغيرة أن تفهم متى ينطبق عليها قانون المنافسة لعام 2012، وفوائد سياسة المنافسة للمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكيف يمكنها أن تستفيد بنشاط من قانون المنافسة لعام 2012. ويمكن للجنة المنافسة في بنغلاديش أن تنتظر أيضاً في إقامة تعاون بالتشاور مع مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والمنزلية لضمان مراعاة مبادئ المنافسة عند تصميم السياسات المتصلة بالمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

83- ويمكن للجنة المنافسة في بنغلاديش أن تواصل الاطلاع على شواغل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إنشاء آليات تشاور خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتحديد أفكار وقضايا جديدة للنظر فيها والمساعدة في تعزيز الدعوة للمنافسة في أوساط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيساعد القيام بذلك أيضاً اللجنة والجهات المعنية ذات الصلة بالمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد ما إذا كان من الضروري تقديم إعفاءات جماعية لأنواع محددة من الاتفاقات وغيرها من ممارسات المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

خامساً - توصيات السياسة العامة

ألف - توصيات للحكومة

مقترحات لتعديل قانون المنافسة

84- يمكن استكمال قانون المنافسة لعام 2012 على النحو التالي:

(أ) **المادة 15 المتعلقة بالاتفاقات المخلة بالمنافسة:** '1' تحديد المعايير القانونية لتقييم الاتفاقات المخلة بالمنافسة المدرجة في إطار المادتين 15(2) و 15(3)؛ '2' التمييز بوضوح بين الاتفاقات المحظورة في حد ذاتها والاتفاقات التي تدرج تحت حكم المنطق؛ '3' توضيح أن قائمة الأمثلة على الاتفاقات المخلة بالمنافسة غير شاملة ويمكن توسيعها أو إدخال حكم جامع بشأن الاتفاقات المخلة بالمنافسة غير المدرجة هنا، والنظر في استخدام عبارات مثل "من بين إمكانيات أخرى" و"على وجه الخصوص" و"من بين أمور أخرى" و"حالات أخرى ذات أثر معادل"؛ '4' القيام في التشريعات الثانوية بتوضيح أن الاتفاقات المخلة بالمنافسة ذات الحصة السوقية الضئيلة عموماً ذات أهمية قليلة، حيث أنها معفاة بموجب مفهوم الحد الأدنى.

(ب) **المادة 16 المتعلقة بإساءة استغلال الوضع المهيمن:** '1' تحديد المعايير القانونية لتقييم سلوك إساءة استغلال الوضع المهيمن؛ '2' النظر في تنقيح الحظر العام لإساءة استغلال وضع مهيمن مع إضافة قائمة غير حصرية من الأمثلة؛ '3' مناقشة ما إذا كان ينبغي الأخذ بافتراض هيمنة قابل للدحض استناداً إلى عتبة محددة من الحصة السوقية؛ '4' النظر في اعتماد مبادئ توجيهية بشأن الكيفية التي ستقيم بها لجنة المنافسة في بنغلاديش القوة السوقية وأنواع العوامل التي ينبغي إدراجها.

(ج) **المادة 21 المتعلقة بالتوحيد:** '1' النظر في إدخال شرط إلزامي للإخطار بعمليات الدمج؛ '2' النظر في إدخال عتبات لعمليات الدمج التي يمكن الإخطار بها؛ '3' النظر في إدراج إطار زمني ملزم معقول لاستعراض عمليات الدمج؛ '4' النظر في إدراج حكم بشأن سلطة لجنة المنافسة في بنغلاديش في الموافقة على تركيز خاضع لشروط، وفرض عقوبات إدارية على عدم تقديم إخطار بعمليات الدمج التي يمكن الإبلاغ عنها، وإلغاء أو تصفية أي عملية دمج يتبين لاحقاً أنها تنتهك اختبار الحظر ولا يمكن تثبيت آثارها بأي شروط؛ '5' النظر في نقل الحكم المتعلق بعمليات التوحيد إلى الفصل الثالث لتوضيح أن انتهاك هذا الحكم سيخضع أيضاً للعقوبات الإدارية المنصوص عليها في المادة 20 من قانون المنافسة لعام 2012.

(د) **المادة 17 المتعلقة بإجراءات ما قبل التحري:** النظر في إدراج إطار زمني للتحريات المسبقة لمنع عدم اليقين القانوني لموضوع (مواضيع) ما قبل التحري.

85- يوصى بتعديل قانون المنافسة لعام 2012 لمعالجة الثغرات والقضايا الأخرى المحددة في هذا التقرير، على النحو التالي:

(أ) نطاق القانون فيما يتعلق بالقطاعات المنظمة والتفاعل بين اللجنة والمنظمين الخاصين بقطاعات محددة، عند الاقتضاء؛

(ب) المتطلبات الموضوعية لتعيين اللجنة وتعزيز شفافية عملية الاختيار؛

(ج) القيود المفروضة على الاستقلال التشغيلي للجنة والصلاحيات الممنوحة لوزارة التجارة فيما يتعلق بسلطات صنع القرار للجنة، بما في ذلك الطعن في قرارات اللجنة أمام وزارة التجارة، مما قد يؤثر سلباً على استقلال اللجنة.

(د) الحاجة إلى أدوات تحقيق إضافية من أجل إنفاذ القانون بشكل أكثر فعالية من قبل اللجنة، مثل عمليات تفتيش أماكن العمل والتساهل معها؛

(هـ) خيار إدراج حكم بشأن الإنفاذ الخاص إن لم يكن مسار العمل هذا متاحاً بموجب القوانين المدنية.

86- وينبغي أن تسبق صياغة هذه التعديلات دراسة شاملة تتناول الجوانب الاقتصادية والقانونية لنظام المنافسة استناداً إلى متطلبات السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة في بنغلاديش.

الإطار المؤسسي والموارد

87- زيادة ميزانية لجنة المنافسة في بنغلاديش إلى مستويات مثلى، مقارنة بالمنظمين القطاعيين، لأن ولاية اللجنة تشمل جميع القطاعات وهي أوسع من نطاق المنظمين. ويمكن أن تأتي زيادة التمويل من المنح الحكومية ومن نظام قانوني جديد يسمح للجنة بتلقي الأموال من القطاعات المنظمة.

88- إجراء زيادة كبيرة في مرتبات موظفي اللجنة لدعم تحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم، وتحسين سمعة اللجنة كصاحب عمل. وينبغي للحكومة أن تنظر أيضاً في إعفاء موظفي اللجنة من ممارسة اتباع فترة ولاية قصوى مدتها 3 سنوات في وكالة حكومية واحدة.

89- وللسماح بمزيد من المرونة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات، تمكين اللجنة من ممارسة الاستقلال في تنويع أدوات العمل مثل المبادئ التوجيهية التشغيلية والبرامج الاستراتيجية والهيكل التنظيمي دون موافقة وزارة التجارة.

باء - توصيات للجنة المنافسة في بنغلاديش

- 90- النشر الفوري للمبادئ التوجيهية لمراقبة عمليات الدمج، وإساءة استغلال الهيمنة، والاتفاقات الأفقية والرأسية، والجزاءات لزيادة اليقين القانوني، وتسهيل الامتثال، وتعزيز المنافسة.
- 91- ضمان اتباع أدوات تعريف السوق وتقييم القوة السوقية وتحليل الإخلال بالمنافسة لأفضل الممارسات الدولية، خاصة من خلال صياغة الإرشادات المستخدمة أيضاً في استدلال القرارات.
- 92- وضع خطة استراتيجية تحدد الأنشطة السنوية أو نصف السنوية ذات الأولوية.
- 93- النظر في اعتماد إجراء رسمي يفصل بوضوح بين مهام التحقيق ومهام صنع القرار في لجنة المنافسة في بنغلاديش.
- 94- تعزيز جناح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي وتطوير أتمتة استمارات الشكاوى والتطبيقات وتدفقات العمل؛ والتوثيق الإلكتروني للإجراءات والمحفوظات؛ وإنشاء مكتبة إلكترونية.
- 95- إشراك المنظمين القطاعيين في المناقشات من أجل تحسين تقدير الولايات المعنية، وتوضيح الولاية القضائية، وإقامة تعاون منظم من خلال مذكرات تفاهم (مع لجنة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش، ولجنة تنظيم الطاقة في بنغلاديش، ولجنة الأوراق المالية والبورصة في بنغلاديش) لتعزيز التنسيق في معالجة قضايا المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم في التشريعات القطاعية.
- 96- تطوير ثقافة المنافسة بين مختلف الجهات المعنية، بالتعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص من خلال برامج التوعية على الصعيد الوطني (الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل وإنكاء الوعي من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، ضمن أنشطة أخرى) وإقامة علاقات للدعوة إلى المنافسة، ولا سيما مع دوائر الأعمال التجارية والمؤسسات الإعلامية.
- 97- مواصلة إدكاء الوعي بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن فوائد المنافسة. والنظر في إقامة تعاون مع مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والمنزلية لضمان استشارة لجنة المنافسة في بنغلاديش في تصميم السياسات المتعلقة بالمشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- 98- مواصلة الاطلاع على التحديات التي تواجهها المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، عن طريق إنشاء آليات تشاور محددة لجمع منظور مخصص، وأفكار وقضايا جديدة للنظر فيها، وإطلاق حملات للدعوة للمنافسة مع أوساط المشاريع المنزلية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- 99- وقد تشجع برامج التدريب الداخلي للجنة المنافسة في بنغلاديش الطلاب على متابعة دراساتهم أو مهنتهم في المستقبل في مجال قانون المنافسة والاقتصاد.

جيم - توصيات للحكومة ولجنة المنافسة في بنغلاديش

100- توفير أنشطة تدريبية مصممة خصيصاً بشأن المنافسة، وتدريب المدربين للموظفين والمفوضين وغيرهم من المسؤولين والقضاة (الذين يتعاملون مع الطعون المتعلقة بقرارات لجنة المنافسة في بنغلاديش)، وموظفي المنظمين القطاعيين والممارسين على أساس منتظم. ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) حلقات عمل استشارية لصياغة القواعد واللوائح والصكوك القانونية ووثائق السياسات والمبادئ التوجيهية من أجل وضع وتنفيذ قانون المنافسة لعام 2012 على نحو فعال.

(ب) تبادل الموظفين أو برامج الإعارة مع سلطات المنافسة الأخرى والمنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين.

(ج) المشاركة المستمرة في مختلف أنشطة التدريب والحلقات الدراسية وحلقات العمل حيث يمكن للمشاركين أن يتعلموا من تجارب وممارسات نظم المنافسة الناضجة الأخرى.

101- وينبغي للجنة أن تعمل مع الحكومة لإنشاء دورات دراسية في مجال قوانين وسياسات المنافسة في الجامعات المحلية لتحسين المعارف.

دال - توصيات للقضاء

102- ينبغي للسلطة القضائية أن تنتظر في حضور حلقات عمل بشأن إنفاذ قوانين المنافسة للتفاعل مع القضاة الآخرين الذين يتناولون قضايا المنافسة، وبالتالي تعزيز هذه المعارف والمهارات والحفاظ عليها.